

# القوى السياسية في تونس تبدأ الكشف عن مرشحها للرئاسة

## نداء تونس واتحاد الشغل يدعمان عبدالكريم الزبيدي



دعم واسع

“تونس أخرى”، وهو يمثل تحالفا بين حزبي “حراك تونس الإرادة” و”حركة وفاق” بالإضافة إلى سياسيين مستقلين.

والمرزوقي ناشط حقوقي ومعارض للرئيس السابق بن علي، تولى منصب الرئاسة بصفة مؤقتة بين 2011 و2013 بعد حصول حزبه المؤتمر من أجل الجمهورية على المركز الثاني في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي المكلف بصياغة دستور جديد للبلاد عام 2011، وبتزكية من التحالف الحكومي في البرلمان.

وترشح المرزوقي لانتخابات 2014 وأبرك الدور الثاني قبل خسارته أمام الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي الذي توفي قبل انتهاء عهده الرئاسية بأشهر يوم 25 يوليو الماضي.

الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحرية.

وتقدم الجبالي القيادي البارز السابق بحركة النهضة، التي ظلت محظورة حتى 2011، أوراق ترشحه بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات كمرشح مستقل.

وشغل الجبالي (70 عاما) منصب رئيس الحكومة بعد تصدح حزبه السابق حركة النهضة انتخابات 2011، لكنه قدم استقالته في مارس 2013 كما استقال من منصب الأمين العام للحركة في نفس الشهر ليعلم مغادرته للحركة بسبب خلافات حول سياسات الحزب.

ويحظى المنصف المرزوقي (74 عاما)، الذي أعلن عبر إذاعة “يوان أف.ام” الخاصة الثلاثة تقديم ترشحه لهيئة الانتخابات الأربعة، بدعم تحالف

كما فعلت في الانتخابات الرئاسية الماضية.

وقدم رئيس الحكومة التونسية السابق حمادي الجبالي الثلاثة ترشحه للانتخابات الرئاسية فيما أعلن الرئيس السابق المنصف المرزوقي أنه سيدعو ملك ترشحه الأربعة.

ويمثل السياسيان الجبالي والمرزوقي أحد رمزي التحالف الحكومي الثنائي الملقب بـ”الترويكا” الذي حكم تونس إثر انتخابات 2011 مع بداية الانتقال السياسي، وهي الانتخابات الديمقراطية الأولى التي تشهدها البلاد بعد الإطاحة بحكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي في نفس العام عقب انتفاضة شعبية.

وضم التحالف آنذاك حركة النهضة الإسلامية وحزب المؤتمر من أجل

الجمهورية وتستمر حتى اليوم التاسع، أن أغلبية الترشيحات تفنقت إلى الجدية الكاملة.

والإسبوع الماضي، أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، إجراء انتخابات الرئاسة المبكرة في 15 سبتمبر المقبل، على أن يتم تقديم طلبات الترشح من 2 إلى 9 أغسطس الجاري.

وبحسب القانون الانتخابي في تونس، يتعين على المرشح الرئاسي الحصول على تزيكات 10 نواب أو 40 من رؤساء البلديات أو 10 آلاف شخص من الناخبين موزعين على 10 دوائر انتخابية.

ومن المفترض أن تكون حركة النهضة قد أعلنت مساء الثلاثاء عن قرارها بشأن مرشح الحركة للرئاسة وما إذا كان سيكون من داخل الحركة أو خارجها. ولم يصدر أي موقف من الحركة حتى كتابة هذه الأسطر.

واجتمع مجلس شورى الحركة مساء الثلاثاء لاتخاذ القرار النهائي بخصوص مرشحها للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها.

واجتمع مجلس الشورى منذ السبت الماضي لكن تباين الآراء أدى إلى تأجيل حسم المسألة.

وقال رئيس مجلس شورى حركة النهضة عبدالكريم الهاروني إن مجلس شورى الحركة شهد اختلافات في الآراء بين مدافع على ترشيح شخصية من داخل الحركة، وبين من يرى ضرورة مساندة مرشح من خارجها.

وكشف الهاروني أنّ “نتيجة التصويت داخل مجلس شورى الحركة كانت لصالح الرأي المدافع على ترشيح شخصية من داخل الحركة لخوض الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها، 45 صوتا مقابل 44 صوتا طالبا بترشيح شخصية من خارج الحركة”.

ويعد الشيخ عبدالفتاح مورو رئيس البرلمان بالنيابة أحد أبرز الأسماء التي طرحت إن خبرت النهضة ترشيح شخصية من داخلها، لكن مراقبين يستبعدون اتخاذ هذا القرار مرجحين اختيار الحركة على مرشح من خارجها

بدأت الترشيحات للانتخابات الرئاسية القادمة في تونس المزمع إجراؤها منتصف شهر سبتمبر تتخذ طابع الجدية مع انضاح موقف القوى السياسية الوازنة وفي مقدمتها حركة نداء تونس وحركة النهضة وبعض الشخصيات ذات الثقل الانتخابي كالرئيس الأسبق المنصف المرزوقي.

ولاحقا، وقع 15 برلمانيا بينهم منتسبون إلى حركة “نداء تونس” عريضة لدعم ترشح الزبيدي للانتخابات الرئاسية، ليحصل بذلك على التزيكات البرلمانية المطلوبة للترشح.

وفي الأثناء يبقى موقف الزبيدي غامضا حيث سبق أن اكتفى، الأسبوع الماضي، بالقول في تصريحات إعلامية، إنه لا يكون معنيا بالرئاسة إلا إذا كان لديه ما يضيفه للبلاد.

وبحسب وسائل إعلام محلية سيكون الزبيدي أثناء إيداع ملف ترشحه بمقر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مرفوقا بعدد من الشخصيات الداعمة لترشحه منها رئيس الحكومة السابق الحبيب الصيد وزير الدفاع السابق غازي الجريبي ووزير المالية الأسبق جنول عياد ومحافظ البنك المركزي الأسبق والمرشح السابق للرئاسة مصطفى كمال النابلي ورئيس حزب آفاق تونس ياسين إبراهيم.

وبحسب صحيفة “الشارع المغربي” فإن مدير حملة الزبيدي الانتخابية، سيكون حامد بن مبارك، وهو شخصية غير معروفة في الأوساط السياسية وناشطة في الشأن الرياضي ومقرّبة من الزبيدي، حسب ما أكدت مصادر قريبة من وزير الدفاع.

وكان الزبيدي قد التقى الثلاثاء رئيس الجمهورية المؤقت محمد الناصر وعرض عليه استقالته واعتزاه الترشيح للانتخابات الرئاسية.

وبلغ عدد مرشحي الانتخابات الرئاسية المبكرة في تونس حتى الثلاثاء أكثر من 20 مرشحا لكن قلة بينهم استوفت الشروط الكاملة مبدئيا للمشاركة في السباق الانتخابي.

وأكثر الملاحظات التي يمكن أن تساق حول فترة تقديم الترشيحات، التي بدأت منذ اليوم الثاني من أغسطس

تونس - بدأت الثلاثاء القوى السياسية الأساسية في تونس الكشف عن مرشحها للانتخابات الرئاسية القادمة منتصف شهر سبتمبر القادم.

وأعلنت نائبة عن حزب نداء تونس، الثلاثاء، أن الحزب اتفق على دعم ترشح وزير الدفاع عبدالكريم الزبيدي، للانتخابات الرئاسية المبكرة المقررة الخريف المقبل.

وقالت فاطمة المسدي إن “حركة نداء تونس اتفقت على دعم وزير الدفاع عبدالكريم الزبيدي، للترشح للانتخابات الرئاسية المقررة منتصف سبتمبر المقبل”.

ورحبت المسدي أن يقدم الزبيدي طلب ترشحه للهيئة العليا للانتخابات، الثلاثاء أو الأربعاء، “على أقصى تقدير”.

وفي تصريحات سابقة، أعلنت قيادات من الحزب (البراسي) 36 نائبا من أصل 217) وجود اتفاق في صفوفه على أن يكون مرشحه للرئاسة “من بين المقربين منها، وخاصة من الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي وفكره ومنظومته، شريطة أن يكون غير منتم إلى أي حزب سياسي آخر”.



فاطمة المسدي  
الزبيدي سيقدّم ترشحه  
الثلاثاء أو الأربعاء  
على أقصى تقدير

وبالإضافة إلى دعم نداء تونس يحظى الزبيدي بدعم الاتحاد العام التونسي للشغل حسب ما نقل موقع إذاعة “موزاييك” المحلي، وهو أكبر منظمة نقابية وتحوز على ثقل سياسي مهم في البلاد.

## تقارب بين حزبي الأحرار والاستقلال في المغرب

يوسف حمادي

الرباط - تعكس تصريحات نزار بركة زعيم حزب الاستقلال تقاربا مع حزب التجمع الوطني للأحرار ما يرجح إمكانية تحالفهما لخوض غمار انتخابات 2021.

ويتفق زعيما الحزبين نزار بركة وعزیز أخنوخ على انتقاد حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإخوانية الذي يقود الائتلاف الحاكم ويعرف اليوم ما يشبه التشتت الداخلي والانشقاق غير العلني بين زعيميه السابق واللاحق، عبد الإله بن كيران وسعد الدين العثماني.

وفي منطقة “السواكن”، شمال المغرب بدأ الأمين العام لحزب الاستقلال، وكأنه يرسل إشارات مشفرة إلى حكومة سعد الدين العثماني وحزبه العدالة والتنمية في خطوة تصعيدية غير معتادة.

وأكد بركة أن حزبه سيكون في الصف الأمامي بين حلفائه من الأحزاب التي ستلتحق به للدخول القوي في غمار الانتخابات القادمة عام 2021، من ضمنها حزب التجمع الوطني للأحرار الذي بدأ يقدم نفسه كمنافس أول لحزب العدالة والتنمية بدلا من حزب الأصالة والمعاصرة.

وأكد نزار بركة أنه “من غير الممكن التفريط في مصالح الوطن والمواطنين في ظل العاهل المغربي الذي يحرص بدورها الدستوري للمملكة”.

وأضاف نزار بركة في تصريح لـ”العرب” أن “الحزب السياسي الناجح لا يبيع الكلام والوعود، بل الذي يمضي إلى جانب المواطنين، مؤثرا إياهم ومعلما ومربيا ومفكرا في ما يخدم به مصالح الناخبين ويرفع به مستوى عيشهم، لتحقيق المزيد من التقدم والأزدهار لهم وللوطن”.

# فايز السراج يمعن في إهدار أموال الليبيين على الميليشيات

## المجلس الرئاسي يخصص حوالي 30 مليون دولار لمعركة التصدي للجيش

أثار الإشتباكات بالعاصمة طرابلس، وكذلك تخصيص مبلغ 484 مليون دينار لوزارة الدفاع بحكومة “الوفاق” أي نحو 200 مليون دولار.

### دعم السراج للميليشيات يأتي على خلفية الضغوط التي يمارسها الإسلاميون عليه منذ بدء المعارك واتهامه بالتقصير

ولا يستبعد مراقبون أن يكون القراران الأخيران قد جاءا على خلفية الضغوط التي يمارسها تيار الإسلام السياسي على السراج منذ بدء المعارك واتهامه بالتقصير في تمويل حرب التصدي لسيطرة الجيش على طرابلس، والتي وصلت حد التهديد بتشكيل حكومة حرب.

وتتهم شخصيات محسوبة على تيار الإسلاميين مستشاري فايز السراج وفي مقدمتهم تاج الدين الرزاق في رفض التعامل مع الدول الداعمة لتجارها على غرار قطر وتركيا وبعرقلة دعم جهات القتال بالأموال.

وترددت أنباء عقب شهر من بدء المعركة في طرابلس عن عزل الإسلاميين للسراج بشكل غير رسمي وتكليف وزير الداخلية فتحى باشاغا بمهمة إدارة المعركة. ويهيمن باشاغا المنحدر من مدينة مصراتة التي تشارك بقوة في التصدي لهجوم الجيش، على المشهد على حساب فايز السراج.

وتحول السراج في نظر الكثير من الليبيين إلى واجهة منمقة للإسلاميين الذين يروجون لوجود دولة مدنية في ليبيا يخشون عليها من حكم العسكر وليس وجود مشهد فوضوي يديره عبر ميليشياتهم.

ولم يذكر القرار وجهة صرف المبلغ وسط توقعات بان يكون مخصصا لصفقات تسليح الميليشيات. وكان مدير إدارة السيولة بمصرف ليبيا المركزي بالبيضاء (موازي) رمزي الأغا كشف عن اليات صرف وتحويل أموال لشراء الأسلحة التركية لصالح ميليشيات حكومة الوفاق.

وقال في تصريحات صحافية إن جزءا من العمليات التي تمت لصالح الحكومة التركية ويغرض شراء أسلحة من ضمنها طائرات مسيرة دون طيار “برون” ومدركات تم عبر اعتمادين فتحهما مصرف ليبيا المركزي فرع طرابلس.

وبين الأغا أن الاعتماد الأول صدر من حساب وزارة الداخلية بقيمة 22 مليون يورو بالسعر الرسمي لصالح محل لبيع مجوهرات يملكه ليبي في إسطنبول والاعتماد تم فتحه من خلال بنك يويباي روما بإيطاليا بغرض استيراد طائرات دون طيار.

وأشار إلى أن الاعتماد الثاني صدر من حساب وزارة الصحة بقيمة 20 مليون يورو بالسعر الرسمي لصالح شركة سباحية في إسطنبول يملكها ليبي من خلال بنك يويباي روما بهدف استيراد أسلحة ونخائر ومضادات للطائرات المسيرة.

ولم يعد الدعم العسكري التركي للميليشيات والمجموعات الإرهابية في طرابلس ومصراتة خافيا بعد أن اعترفت بذلك رغم حظر التسليح الأممي المفروض على ليبيا، وسط صمت دولي محير.

وكان فايز السراج صرف في بداية المعركة مطلع أبريل الماضي 2.5 مليار دينار ليبي أي حوالي مليار دولار. وأصدر السراج حينئذ قراراتين بشأن تخصيص مبلغ ملياري دينار (حوالي مليار دولار) لمعالجة الظروف الاستثنائية التي تمر بها الدولة ومعالجة

كاملا والرقم الوطني بعد اعتمادها من أمر غرفة العمليات المشتركة الغربية لإحالتها إلى وزارة الدفاع.

كما قرر المجلس الرئاسي، الثلاثاء، تخصيص 40 مليون دينار (28.5 مليون دولار) لوزارة الدفاع بحكومة الوفاق. وأشار القرار إلى خصم المبلغ من بند المتفرقات، المقررة في الترتيبات المالية بالميزانية، وفق صفحة المكتب الإعلامي لرئيس المجلس على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك.

وكان فايز السراج صرف في بداية المعركة مطلع أبريل الماضي 2.5 مليار دينار ليبي أي حوالي مليار دولار. وأصدر السراج حينئذ قراراتين بشأن تخصيص مبلغ ملياري دينار (حوالي مليار دولار) لمعالجة الظروف الاستثنائية التي تمر بها الدولة ومعالجة

1500 دولار) لعناصر الميليشيات من الذين لبوا “نداء الواجب للدفاع عن العاصمة ضمن عملية بركان الغضب” وفق نص المادة الأولى من القرار.

ونصت المادة الثانية من القرار الذي نشره المكتب الإعلامي لرئيس المجلس الرئاسي عبر صفحته على فيسبوك الثلاثاء، على أن “تتولى وزارة الدفاع صرف المكافأة المالية المحددة بموجب أحكام المادة الأولى من هذا القرار وفقا لكشوفات الأسماء، مبينا بها الاسم

طرابلس - يمعن رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية فايز السراج في تبديد أموال الليبيين على الميليشيات في محاولة لإغرائها بمواصلة القتال للتصدي للعمليات العسكرية التي يقودها الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر لتحرير العاصمة.

وأصدر فايز السراج قراره رقم 67 لسنة 2019، الذي قرر بموجبه صرف مكافأة مالية قدرها 3 آلاف دينار (حوالي



تشجيع على المزيد من العبث